الموجز السياساتي 1: الأجيال المقبلة

تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها

الغرض

الوفاء بالتزامنا الطويل الأمد بتلبية مطالب الحاضر بطريقة تصون مصالح الأجيال المقبلة، عن طريق ضمان مراعاة المستقبل فيما نتخذه من قرارات.

معلومات أساسية

إن الخيارات التي نتخذها اليوم ستكون لها عواقب على 10 بلايين من الأشخاص الذين لم يروا النور بعد في هذا القرن، معظمهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والذين من واجبنا حمايتهم من الأضرار المتوقعة. ولدينا قدرة غير مسبوقة على فهم أثر قراراتنا على الأجيال، ولكن على الرغم من 75 عاما من الالتزامات بحماية المستقبل، لا توجد آلية على المستوى العالمي لوضع هذا الفهم في خدمة صانعي القرار. وهناك مجموعة متزايدة من الممارسات على الصعيد الوطني يمكن الاستفادة منها، فضلا عن تاريخ مشترك بين العديد من التقاليد والثقافات. وفي عصر مليء بالأخطار الوجودية، حان الوقت للوفاء بالتزامنا.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة شرطٌ أساسي لضمان مستقبل أفضل. وانتقال الفقر وعدم المساواة بين الأجيال، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، ظاهرة موثقة توثيقا جيدا. وكلما وزعنا الموارد والفرص اليوم بطريقة أنصف، كانت النتائج أفضل للأجيال المقبلة. وأفضل الحلول لمشاكل اليوم هي تلك التي تتخذ منظورا أطول أجلا.

> "ما نحتاج إلى القيام به للأجيال المقبلة هو أيضا ما نحتاج إلى القيام به لأنفسنا، وهو التعامل مع التحديات والفرص التي تكمن في المستقبل بجدية أكبر ... وستستفيد الأجيال الحاضرة والمقبلة على حد سواء من نظم عالمية أقوى تضع التنمية المستدامة في مركز اهتماماتها".

التوصيات

يتضمن الموجز السياساتي 1 أفكارا موجهة للدول الأعضاء كما يتضمن الإجراءات التي سيتخذها الأمين العام.

تعيين مبعوث معني بالأجيال المقبلة

سيعين الأمين العام مبعوثا خاصا لتمثيل الأجيال المقبلة والدفاع عنها، والتوعية بما للقرارات من آثار على الأجيال، وتيسير التعاون. ويمكن للمبعوث أن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة.

النظر المتبصر والبيانات والعلم

تساعدنا الاستعانة بالنظر المتبصر والبيانات والعلم على تقييم أثر أعمالنا في المستقبل.

إصدار إعلان بشأن الأجيال المقبلة

يمكن للدول الأعضاء أن تعتمد إعلانا، كجزء من ميثاق المستقبل، يؤكد ويحدِّث التزامها الجماعي القائم، ويضيف تفاصيل عملية لجعل ذلك حقيقة واقعة، ويعدد القضايا التي تؤثر أكثر من غيرها على الأجيال المقبلة والتي ينبغي فيها صون مصالحها عن وعي.

إقامة منتدى حكومي دولي

يمكن للجنة معنية بالأجيال المقبلة تنشئها الجمعية العامة أن توفر محفلا للمناقشة والتعاون بين الدول الأعضاء، ومكانا لتلقي تقييمات المبعوث الخاص بشأن آثار القرارات على الأجيال.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 2: منتدى الطوارئ

يجب أن تكون الاستجابة الدولية للصدمات العالمية المعقدة متعددة القطاعات ومرنة وأقوى

الغرض

وضع استجابة متعددة الأطراف أكثر تنظيما وتنسيقا وقابلية للتنبؤ لمواجهة الأزمات الكبيرة من حيث حجمها وخطورتها ونطاقها.

معلومات أساسية

اتسمت الصدمات العالمية المعقدة الأخيرة بسمات جديدة ومقلقة – فهي أكثر ترابطا وخطورة ولها آثار عالمية أكثر. وفي المستقبل، قد تشمل تلك الصدمات مخاطر الجوائح، أو الظواهر المناخية أو البيولوجية الكبرى، أو الحوادث الواقعة في الفضاء السيبراني أو الفضاء الخارجي، أو مخاطر أخرى غير معروفة حتى الآن.

إن آليات الاستجابة للأزمات الحالية هي من التجزؤ والإفراط في البعد القطاعي بحيث لا تمكننا من التصدي على نحو متماسك وفعال للصدمات العالمية ذات التأثير المتزامن على قطاعات متعددة. ويجب علينا استخلاص العبر من الصدمات الأخيرة، واتخاذ نهج مختلف – نهج متعدد التخصصات والجهات صاحبة المصلحة يكون باستطاعته أن يمكننا من التصدي بشكل أفضل للصدمات العالمية المعقدة التي تطرأ في المستقبل.

ولا تُعرَف على وجه اليقين أنواع الصدمات العالمية المعقدة التي قد نواجهها في المستقبل. لذا، نحن بحاجة إلى آلية مرنة. ولن يكون منتدى الطوارئ كيانا أو مؤسسة دائمة بل سيكون بالأحرى عبارة عن مجموعة من البروتوكولات التي يمكن تفعيلها عند الحاجة.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تؤثر الصدمات العالمية المعقدة في أكثر الناس فقرا وأشدهم ضعفا. وتلقي تلك الأحداث بأهداف التنمية المستدامة خارج المسار الصحيح وتكون وطأتها على النساء والفتيات أشد. وقد محت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أربع سنوات من التقدم المحرز في مكافحة الفقر. ومن شأن استجابة عالمية تحدث في الأوان المناسب ويمكن التنبؤ بها أن تخفف من حدة الآثار السلبية على الأهداف.

> ”وما من سبيل إلى التصدي للصدمات العالمية المعقدة على الوجه الملائم سوى التعاون الدولي المعزز، والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تملك من الشرعية واتساع النطاق ما يجعلها أقدر على التعبئة الجماعية على المستوى الأرفع وتحفيز العمل على الصعيد العالمي“.

التوصيات

يتضمن الموجز السياساتي 2 أفكارا موجهة للدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات بشأنها.

سلطة دائمة للدعوة إلى الانعقاد

يمكن للدول الأعضاء أن تمنح الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة سلطة دائمة لعقد منتدى الطوارئ وتفعيله في حال وقوع صدمات عالمية معقدة كبيرة من حيث حجمها وخطورتها ونطاقها.

التنسيق والمساءلة

تلتزم الكيانات المشاركة بالتعاون مع الأمين العام وتقديم تقارير إليه من أجل الاستجابة على نطاق المنظومة بأسرها، مع بقائها مسؤولة على نحو كامل أمام مجالس إدارتها عن تنفيذ ولايات كل منها.

الاستخدام الكامل للآليات القائمة

لن يحل منتدى الطوارئ محل الآليات القائمة أو يكررها، وإنما سيركز على عقد الاجتماعات والدعوة على المستوى الرفيع، لفترة محدودة، والجمع بين الجهات الفاعلة التي لديها القدرة على المساهمة بشكل مجْد في الاستجابة العالمية.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 3: تمكين الشباب من المشاركة المجدية

للشباب دور رئيسي في تحقيق طفرة نوعية وهم الطرف الأخسر إذا استمر الإخفاق

الغرض

من شأن زيادة مشاركة الشباب بشكل مجْد أن تجعل عملية اتخاذ القرار أكثر فعالية وابتكارا وأكثر تركيزا على المدى البعيد، وهذا يولد ثقة أكبر في المؤسسات العامة ويفضي إلى نتائج أفضل للجميع.

معلومات أساسية

لن يكون التغيير الذي نحتاجه ممكنا إذا لم يقبل عليه 1,9 بليون من الشباب، الذين ينتمون في معظمهم إلى البلدان النامية، ويشاركون فيه. فهم يمتلكون إمكانات هائلة لتقديم حلول للمشاكل المعاصرة. وقد دعت الجمعية العامة منذ أمد بعيد إلى مشاركتهم الكاملة والفعالة في حياة المجتمع وفي اتخاذ القرار، ودعت الأمم المتحدة إلى إنشاء آليات لتمثيلهم في جميع عملياتها. وقد اتُّخذت خطوات، ولكنها ما زالت إما غير كافية وإما غير ذات طابع منظَّم. وإذا لم تتخذ إجراءات قوية وهادفة لسد الثغرات ومعالجة أوجه القصور، ستظل مشاركة الشباب متفاوتة الجودة، ومن ثم تحد من قدرة الحكومات والمؤسسات العامة والمؤسسات المتعددة الأطراف – بما في ذلك الأمم المتحدة – على دمج شواغل الشباب وفهمها والاستجابة لها. ويقدم هذا الموجز السياساتي 11 مبدأ توجيهيا لضمان أن تكون مشاركة الشباب فعالة وذات جدوى.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الشباب هم حملة مشعل أهداف التنمية المستدامة. ويشكل الأطفال والشباب ثلثي فقراء العالم ويعانون بشكل غير متناسب من انحراف تنفيذ الأهداف عن مساره الصحيح. وللشباب مصلحة مشروعة في تحقيق الأهداف وهم يؤدون دورا أساسيا بوصفهم شركاء ومشاركين في تنفيذها.

> "لقد غدا الشباب قوة تدفع عجلة التغيير المجتمعي من خلال التعبئة الاجتماعية، كالضغط من أجل العمل المناخي، والسعي إلى تحقيق العدالة العرقية وتعزيز المساواة بين الجنسين والمطالبة بالكرامة للجميع".

التوصيات

يقدم الموجز السياساتي 3 مبادئ توجيهية وأفكارا للدول الأعضاء لتتخذ بشأنها إجراءات في ثلاثة مجالات رئيسية.

اتخاذ القرار على جميع المستويات

يمكن للدول الأعضاء أن تلتزم بإشراك الشباب مشاركة مجدية في اتخاذ القرار على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي من خلال إقرار معيار عالمي لإشراك الشباب بشكل مجد استنادا إلى المبادئ المبينة في الموجز، وإنشاء هيئة استشارية للشباب في كل بلد وإنشاء إطار لتتبع التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة.

تحسين المشاركة في الأمم المتحدة

يمكن للدول الأعضاء كفالة أن تكون المشاركة المجدية للشباب هي القاعدة في جميع العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة من خلال وضع ترتيبات لمشاركتهم في جميع أعمال الجمعية العامة، وإعطاء منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مركزا رسميا ومنحه ولاية أمتن، وتعزيز مشاركة الشباب في أعمال مجلس الأمن، وتوسيع نطاق مشاركتهم في برنامج الأمم المتحدة لمندوبي الشباب عبر مجموعة أوسع من هيئات الأمم المتحدة، وتوفير الموارد بانتظام مع التركيز على تعزيز مشاركة شباب البلدان النامية.

منتدى الأمم المتحدة المفتوح للشباب

يمكن للدول الأعضاء أن تدعم إنشاء منتدى مفتوح دائم للشباب في الأمم المتحدة لتزويد الشباب بفضاء مخصص للاستعداد بشكل أفضل للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة وتعزيز تنوع أصوات الشباب المسترشد بآرائهم في عمل الأمم المتحدة.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 4: تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي

وضع مقاييس شاملة لضمان وضع السياسات على ضوء احتياجات الناس والكوكب

الغرض

تحديد عملية لاستحداث معايير تقيس التقدم وتوزع الموارد على أساس صورة أكمل لما هو مطلوب للحفاظ على الحياة ورفاهية الإنسان، بدلا من التركيز فقط على الناتج المحلي الإجمالي.

معلومات أساسية

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس حيوي يستخدم على نطاق واسع للنمو الاقتصادي ولكنه مقياس غير كاف للتنمية المستدامة الحقيقية لأنه يتجاهل الشواغل البيئية والاجتماعية مثل عدم المساواة والقدرة على الصمود والاستدامة وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ ويمنح بطريقة معكوسة القيمة للعوامل الخارجية السلبية مثل استنفاد الموارد والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي؛ ولا يدخل في اعتباره بشكل كاف الظواهر الجديدة مثل الرقمنة وتطوير البيانات. ومن المسلم به منذ أمد بعيد أننا بحاجة إلى مقاييس أكثر دقة وشمولا لدعم عملية وضع السياسات الوطنية والدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية. ويقترح الموجز السياساتي 4 خطوات لتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، والبناء على المبادرات ذات الصلة والاستفادة من التنقيح المقبل لنظام الحسابات القومية.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

صيغت أهداف التنمية المستدامة بهدف معالجة أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي. وتدعو الغاية 17-19 من الأهداف إلى وضع مقاييس تكميلية ودعم بناء القدرات في البلدان النامية. ويمكن أن يؤدي تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي إلى تغيير جذري في الطريقة التي تضع بها الحكومات السياسات وتحفز الاستثمارات لتسريع تحقيق الأهداف، دون ترك أحد خلف الركب.

> "إننا بحاجة إلى تحول في النموذج الفكري بشأن الأشياء التي نقيسها بكونها مظهرا من مظاهر التقدم، حتى نتمكن من استقاء البيانات المتعلقة بالأنشطة والنتائج التي يمنحها المجتمع قيمة حقا ثم استخدام تلك البيانات كأساس نسترشد به في وضع سياساتنا واتخاذ قراراتنا المالية بصورة أفضل".

التوصيات

يتضمن الموجز السياساتي 4 ثلاثة إجراءات محتملة:

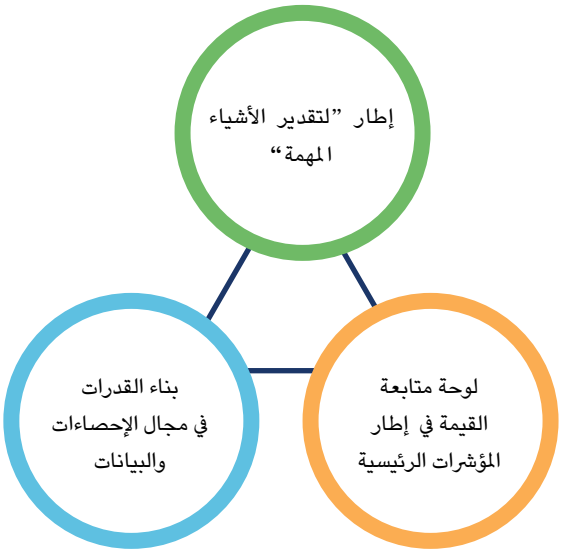

إطار "لتقدير الأشياء المهمة"

يمكن للدول الأعضاء تأكيد التزامها بوضع إطار مفاهيمي بحلول موعد انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 لتقدير الأشياء المهمة، يستند إلى خطة عام 2030. وينبغي تصميم الإطار بحيث يحقق النتائج التالية: (أ) الرفاه والقدرة على المشاركة؛ (ب) احترام الحياة والكوكب؛ (ج) تقليص مظاهر عدم المساواة وتعزيز التضامن. وينبغي أن يستند إلى ثلاثة عناصر هي: (أ) مؤسسات أقوى تقوم على التشارك؛ (ب) اقتصادات مبتكرة ومراعية للاعتبارات الأخلاقية؛ (ج) بناء القدرة على الصمود.

لوحة متابعة القيمة في إطار المؤشرات الرئيسية

يمكن أن تتفق الدول الأعضاء على إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع لوحة متابعة القيمة في إطار المؤشرات الرئيسية (ما يتراوح بين 10 مؤشرات و20 مؤشرا) وتقديم النتيجة لتنظر فيها الدول الأعضاء بحلول آذار/مارس 2024، استعدادا لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

بناء القدرات في مجال الإحصاءات والبيانات

ثمة حاجة إلى الموارد اللازمة لتعزيز بناء القدرات الإحصائية وجمع البيانات، ولا سيما على المستوى الوطني، لدعم الجهود الرامية إلى تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي وسد الثغرات التي تعتور الإبلاغ بشأن الأهداف.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 5: الاتفاق الرقمي العالمي

تأمين مستقبل رقمي مفتوح وحر ومأمون يكون الإنسان محوره وحقوق الإنسان مرتكزه، بما يمكّن من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الغرض

يحدد مبادئ الاتفاق الرقمي العالمي وأهدافه وإجراءاته، لاعتمادها في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، ابتغاء تسخير التكنولوجيات الرقمية لتعود بالنفع على الجميع ووضع وسائل وقائية وضوابط إدارية لمنع إساءة استخدامها.

معلومات أساسية

إن عالمنا الرقمي هو عالم مليء بالفجوات الصارخة: استمرار الفجوة في الحصول على التكنولوجيا الرقمية بين المناطق وبين الرجال والنساء والفئات العمرية واللغات وعلى مستوى الدخل أيضا؛ وتزايد الفجوات المتعلقة بالبيانات والتي تضر بالبلدان النامية؛ وفجوة الابتكار التي تؤدي إلى توليد ثروة غير متكافئة، تهيمن عليها حفنة من المنصات والدول الكبرى. وتكمن وراء هذه الفجوات فجوة هائلة في ميدان الإدارة.

وتفتقر التكنولوجيات الجديدة إلى الوسائل الوقائية الأساسية، مثلما أن الإدارات العامة ليست مجهزة جيدا لدعم التحولات الرقمية السريعة للمجتمع. وقد أتاحت هذه التطورات فرصا لا مثيل لها، ولكنها تطرح أيضا مخاطر هائلة، وذلك يستلزم تعاونا عالميا بين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن الملح بوجه خاص سد الفجوة الرقمية لتجنب تصدع المجتمع الرقمي العالمي، وجعل الفضاء الإلكتروني مفتوحا ومأمونا للجميع، وإدارة التكنولوجيات الجديدة والذكاء الاصطناعي بما يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أثبتت التكنولوجيات الرقمية قدرتها على تعزيز التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى تسخير البيانات على نطاق واسع، وجعلها متاحة عالميا واستخدامها لتوجيه الإجراءات المتخذة بشأن جميع الأهداف. فعلى سبيل المثال، يكتسي اعتماد معايير عالمية بشأن البيانات البيئية أهمية حاسمة في التمكين من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لأزمة الكوكب الثلاثية.

> ”إننا بحاجة ماسة إلى إيجاد طرق لتسخير التكنولوجيات الرقمية خدمة لمصلحة الجميع. ونحتاج في ذلك إلى وضع ترتيبات إدارية وطنية ودولية تحول دون إساءة استعمالها. ويجب علينا أن نُشكِّل الابتكار على نحو يعكس القيم الإنسانية العالمية ويحمي الكوكب“.

اقرأ النص الكامل للموجز
https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

التوصيات

القدرة على الاتصال الرقمي وبناء القدرات في هذا المجال

وضع غايات وسياسات وآليات تتبع في مجال بناء القدرة على الاتصال الإلكتروني المجدي والميسر التكلفة على النطاق العالمي، مع توفير التمويل للمناطق التي يصعب الوصول إليها، والتعليم في مجال الإلمام بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية وإقامة شبكة لتطوير القدرات في هذا المجال، من بين أمور أخرى.

التعاون الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية الآمنة والشاملة مع دعم التحول الرقمي والبيانات والابتكار بالنسبة إلى جميع الأهداف.

دعم حقوق الإنسان

اتخاذ خطوات لضمان تطبيق الالتزامات القانونية على الإنترنت، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية استشارية رقمية معنية بحقوق الإنسان لتقديم التوجيه.

جعل الإنترنت فضاء مفتوحا ومأمونا ومشتركا وشاملا للجميع

الالتزام بحماية الصبغة الحرة والمشتركة للإنترنت لتجنب تعرضها للإغلاق الشامل، والامتناع عن إلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية أو تدميرها، من بين أمور أخرى.

الثقة والأمن الرقميان

معالجة المحتوى الضار على الإنترنت بوضع مجموعة مشتركة من المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات الرقابية ومدونات قواعد السلوك التي تنظم القطاع، والحرص في الوقت ذاته على احترام حرية التعبير.

حماية البيانات وتمكينها

منح الأشخاص القدرة على إدارة بياناتهم الخاصة، من خلال وضع تعاريف ومعايير مشتركة، وإرساء ضوابط للحماية القانونية للبيانات الشخصية والخصوصية وإصدار إعلان بشأن الحقوق المتعلقة بالبيانات ومبادئ بشأن إدارة البيانات، من بين أمور أخرى.

الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة

ضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى مأمونة وأن يجري إخضاعها لسيطرة الإنسان وضوابطه بطريقة منصفة وشفافة. وستجتمع على وجه الاستعجال قبل نهاية العام هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات بشأن الإدارة التي من شأنها أن تعزز الاستخدام الأخلاقي لتقنية الذكاء الاصطناعي التي تتماشى مع القيم الإنسانية وحقوق الإنسان.

المشاعات الرقمية والتنفيذ

التعاون المطرد بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المنتديات الرقمية الحالية ومنتدى التعاون الرقمي السنوي الذي يدعم التبادل والتعلم المشترك فيما بينهم والمواءمة بين الإجراءات التي يتخذونها.

الموجز السياساتي 6: الهيكل المالي الدولي

إقامة نظام مالي أكثر عدلا وفعالية يدعم التنمية المستدامة والعمل المناخي

الغرض

إعادة صياغة الهيكل المالي الدولي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإعادة بناء الثقة، ومنع المزيد من التشرذم في العلاقات المالية والاقتصادية الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى إجراء إصلاحات طموحة، بدءا بإرساء حوكمة اقتصادية عالمية تكون أكثر شمولا وتمثيلا وأشد فعالية في نهاية المطاف.

معلومات أساسية

يمر الهيكل المالي الدولي، الذي وضع في عام 1945 عقب الحرب العالمية الثانية، بامتحان عسير جدا يختبر قدرته على التحمل إلا أنه يخفق في ذلك. فبسبب ما يتسم به من أوجه عدم المساواة وما يعتوره من الثغرات ويتسم به من عدم الكفاءة، فهو غير قادر على دعم تعبئة تمويل مستقر وطويل الأجل على نطاق واسع للاستثمارات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة، ولا يتيح المساواة في التمثيل أو الفرص لجميع البلدان، وقد خلق فجوة مالية كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن استقرار النظام الدولي هو أساس النمو الاقتصادي الوطني والتنمية المستدامة. وتؤدي الصدمات والأزمات المالية إلى تراجع في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وهذا يؤدي إلى تفاقم الفقر والجوع. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف خدمة الديون إلى خفض الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الأولويات الاجتماعية.

التوصيات

يقترح الموجز السياساتي 6 اتخاذ إجراءات في ستة مجالات هي:

إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

ينبغي أن يعكس الهيكل المالي الدولي واقع واحتياجات الوقت الراهن من حيث الهيكل ورأس المال.

وينبغي لمجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بما يلي: (أ) جعل حقوق التصويت وقواعد اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية أكثر ديمقراطية بطرق منها مثلا اعتماد قاعدة الأغلبية المزدوجة؛ (ب) وفصل الحصول على الموارد عن القدرة على الدفع، بل ينبغي جعل إمكانية الحصول عليها موقوفة على الدخل والضعف كليهما.

وينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ هيئة تنسيق معنية بالقرارات الاقتصادية تعمل من أجل اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود؛ ويمكن أن تتخذ تلك الهيئة شكل مؤتمر قمة يعقد كل سنتين.

تخفيف عبء الديون والاقتراض السيادي

ينبغي للدائنين والمدينين القيام بما يلي: (أ) زيادة الشفافية؛ (ب) تحسين عقود الديون (بما في ذلك الأحكام التحفظية الخاصة بالدولة، مثل الأحكام المتعلقة بالأعاصير وغيرها)؛ (ج) تحديث مبادئ الاقتراض والإقراض المتسمين بالمسؤولية لتعكس البيئة العالمية المتغيرة.

وينبغي لصندوق النقد الدولي ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية تحسين تحليل القدرة على تحمل الديون وتقدير الجدارة الائتمانية، بحيث يتم التمييز بين أزمات السيولة والملاءة المالية، ومراعاة المخاطر الطويلة الأجل والاستثمارات في الأهداف والقدرة على الصمود، والنظر في الاحتياجات المتصلة بتمويل الأهداف.

ولجعل عمليات إعادة الهيكلة أكثر فعالية وإنصافا، ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ حلا من خطوتين لدعم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة المحتاجة على السواء: (أ) إنشاء آلية لتسوية الديون لمعالجة التقدم البطيء في الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وإسناد مهمة معالجة مشكلة الديون إلى هيئة خبراء وتيسير المعاملة المقارنة؛ (ب) القيام، في الأجل المتوسط، بإنشاء هيئة معنية بالديون السيادية، مستقلة عن مصالح الدائنين والمدينين، لإرساء نظام متسم بالكفاءة لمعالجة مشكلة الإعسار.

التمويل العام الدولي

ينبغي لحملة الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف: (أ) رفع نسبة الإقراض المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (500 بليون دولار – 1 تريليون دولار سنويا)، مدعومةً في ذلك بزيادة رأس المال المدفوع وتحسين كفاءة استخدام ميزانياتها العامة وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة؛ (ب) تحسين شروط الاقتراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، عن طريق إتاحة تمويل ميسر التكلفة أبعد أمدا، مع وضع أحكام تحفظية للسداد خاصة بالدولة، وزيادة الإقراض بالعملة المحلية؛ (ج) المواءمة الكاملة لنماذج الأعمال التجارية لمصارف التنمية المتعددة الأطراف مع أهداف التنمية المستدامة، والتخلص التدريجي من تمويل الوقود الأحفوري؛ (د) توسيع نطاق تمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ كإضافة إلى تمويل التنمية، مع وضع إطار محاسبي جديد لقياس الإضافة بشكل أفضل؛ (ه) زيادة الموارد الميسرة الشروط، بما في ذلك مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية، والنظر في إنشاء آليات تمويل دولية دائمة (مثل الرسوم المفروضة على النقل البحري)، والنظر بصورة منهجية في مسألة الهشاشة بجميع أبعادها في معايير التخصيص، بما يتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي؛ (و) وضع أطر جديدة تحدد مواقيت وسبل توسيع نطاق الاستفادة من التمويل الخاص لتعظيم أثر التنمية المستدامة؛ (ز) استخدام نظام المصارف الإنمائية بفعالية لزيادة الإقراض والأثر (على سبيل المثال إنشاء صندوق مشترك للتأمين أو إعادة التأمين لإدارة المخاطر، مثل مخاطر العملات، بشكل أكثر فعالية عبر النظام برمته).

شبكة الأمان المالي العالمية

ينبغي لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي القيام بما يلي: (أ) إصلاح حقوق السحب الخاصة بحيث تصدر بصورة تلقائية وتكون معاكسة للدورات الاقتصادية استجابة للصدمات؛ (ب) تخصيص حقوق السحب الخاصة على أساس الحاجة وأوجه الضعف بحيث تستهدف البلدان التي تحتاج حقا إلى السيولة (يمكن أن يكون ذلك من خلال اتفاق مسبق).

وينبغي للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن يقوم بما يلي: (أ) جعل الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي أكثر مرونة وإنهاء الرسوم الإضافية؛ (ب) إنشاء مرفق متعدد الأطراف لمقايضة العملات.

ولمعالجة التقلبات في أسواق رأس المال، ينبغي للاقتصادات الرئيسية أن تقوم بما يلي: (أ) تعزيز تنسيق مسائل الاقتصاد الكلي بسبل منها مثلا الارتقاء به ليكون من المسائل التي يتناولها اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي المصارف المركزية؛ (ب) القيام بدور نشط في الحد من تقلب تدفقات رأس المال إلى الخارج عندما تكون هي المصدر.

ينبغي تمكين جميع البلدان النامية من الوصول إلى المجموعة الكاملة من أدوات إدارة حسابات رأس المال.

قواعد النظام المالي

ينبغي لواضعي السياسات والسلطات التنظيمية القيام بما يلي: (أ) تكييف القواعد التنظيمية بما يجعلها تعالج المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والنزاهة المالية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية؛ (ب) التغلب على الميل المفرط إلى التركيز على الأجل القصير في الأنظمة والحوافز الضريبية؛ (ج) الحد من التمويه الأخضر عن طريق تعزيز إقرارات الشركات فيما يتعلق بالاستدامة وإلزامها بها؛ (د) تحديث اللوائح والمعايير والممارسات المنظمة للسوق لوضع أهداف التنمية المستدامة والمناخ في صميم نشاط الأسواق.

وينبغي للمشاركين في السوق القيام بما يلي: (أ) وضع مؤشرات طويلة الأجل وتقديرات للجدارة الائتمانية تعكس أهداف التنمية المستدامة والقدرة على الصمود؛ (ب) التغلب على الميل المفرط إلى التركيز على الأجل القصير في الأنظمة والحوافز الضريبية.

وينبغي لواضعي السياسات القيام بما يلي: (أ) مطالبة كل مؤسسة داخل الهيكل المالي الدولي بوضع خطط انتقالية واضحة موجهة نحو تنفيذ الأهداف؛ (ب) وضع سياسات تقيم صلة بين الربح والاستدامة، بحيث تنعكس العوامل الخارجية على النحو المناسب في الأسعار؛ (ج) إدماج النزاهة المالية إدماجا كاملا في اللوائح التنظيمية، بما في ذلك المعايير العالمية للمهنيين.

الهيكل الضريبي العالمي

ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بما يلي: (أ) بحث الخيارات الكفيلة بجعل التعاون الدولي في المسائل الضريبية شاملا وأكثر فعالية على نحو تام، بما في ذلك إمكانية وضع إطار أو أداة دولية للتعاون الضريبي في الأمم المتحدة؛ (ب) تبسيط القواعد الضريبية العالمية (مثلا من خلال ضرائب الخدمات الرقمية والضرائب المقتطعة) واعتماد معدل ضريبة عالمي أدنى أعلى لدخل الشركات، وهو ما يمكن أن يفيد إدارات الضرائب في البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد؛ (ج) إنشاء أطر عالمية للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات تعود بالنفع على جميع البلدان.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

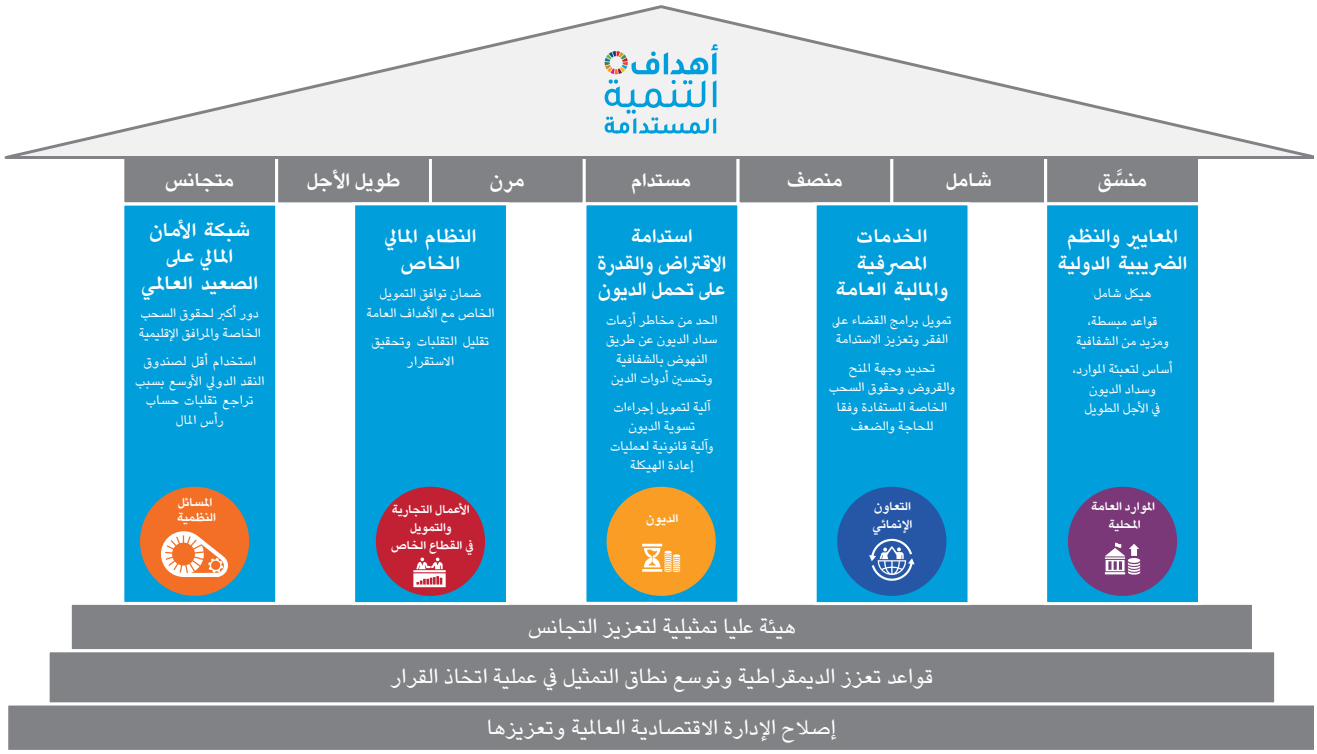

الموجز السياساتي 7: الفضاء الخارجي

تعظيم الفوائد والحد من المخاطر المرتبطة بأنشطة الفضاء الخارجي

الغرض

تقديم مقترحات في مجال الحوكمة تمكننا من الاستفادة بشكل منصف من زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي والعمليات المضطلع بها في نطاقه، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع القيام في الوقت ذاته بالتصدي للمخاطر المحتملة المرتبطة بذلك.

معلومات أساسية

يمكن ملاحظة حدوث تطورات رئيسية في الفضاء الخارجي، تشمل تزايد عدد الأجسام الموجودة في المدار، ومستوى النشاط التجاري، واعتزام الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص استئناف أنشطة استكشاف الفضاء السحيق. وبسبب التقدم التكنولوجي وانخفاض التكاليف، فإن هذه الاتجاهات ستتسارع وتيرتها وهي تنطوي في آن على مخاطر وفرص في ميادين من ضمنها الأمن والسلامة والاستدامة. ومن التحديات المطروحة بشكل محدد عدم تنسيق حركة المرور الفضائية، وتراكم الحطام الفضائي، والمسائل الناشئة عن احتمال استغلال الموارد، واحتمال حدوث مواجهة عسكرية. وتغطي الترتيبات الحالية لإدارة شؤون الفضاء جوانب هامة من جوانب كل من الاستدامة والأمن، ولكن هناك مجالات ما زالت بحاجة إلى تطوير وهي تشمل إتاحة مشاركة أوسع من جانب الجهات صاحبة المصلحة.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعد الأنشطة الفضائية ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث إن ما يقرب من 40 في المائة من أهدافها تستفيد من أنشطة رصد الأرض والنظم العالمية لسواتل الملاحة. فتكنولوجيا السواتل وتطبيقاتها تمكن العلماء، على سبيل المثال، من رصد أنماط الطقس وتقلبات درجات الحرارة والتغيرات الساحلية، وتوجيه سياسات الطاقة والمناخ، فضلا عن دعم جهود إدارة الكوارث، وتيسير زيادة القدرة على الاتصال الإلكتروني وتوفير نظم الملاحة العالمية. ويوفر استكشاف الفضاء والعلم والتكنولوجيا أدوات لا غنى عنها لإيجاد حلول إنمائية طويلة الأجل، ويمكن أن تعزز بفعالية التنمية في جميع بلدان العالم ومناطقه.

التحديات التي يطرحها الفضاء

- تنسيق حركة المرور في الفضاء
- الحطام الفضائي
- استكشاف موارد الفضاء
- منع نشوب النزاعات

> ”لقد شهدنا على مدى العقد الماضي تغيرات أساسية في الفضاء الخارجي. وإن وضع إدارة فعالة مسؤولية مشتركة واقعة على عاتقنا للدفع قدما بالابتكار والتخفيف من حدة المخاطر“.

التوصيات

يتضمن الموجز السياساتي 7 أفكارا مقدمة من الأمين العام لكي تنظر فيها الدول الأعضاء وتتخذ إجراءات بشأنها.

استدامة الفضاء

ينبغي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تضع نظاما موحدا أو أطرا منفصلة يعضد بعضها بعضا متعلقة باستدامة الفضاء من أجل تعزيز الشفافية وبناء الثقة وقابلية التشغيل البيني في العمليات الفضائية في المدار الأرضي وخارجه. وتشمل المسائل التي ينبغي تناولها إدارة حركة المرور الفضائية، وإزالة الحطام الفضائي، والأنشطة المتعلقة بالموارد الفضائية.

وينبغي للجنة أن تنشئ آلية دولية لتنسيق التنفيذ، إضافة إلى إنشاء منصة لإشراك الجهات صاحبة المصلحة على نطاق أوسع.

أمن الفضاء

ينبغي للدول الأعضاء أن تضع معايير وقواعد ومبادئ دولية للتصدي للأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية، وتشرع على هذا الأساس في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدةٍ لضمان السلام والأمن ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

النُّهُج الشاملة في إدارة شؤون الفضاء

ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في كيفية تيسير مشاركة الجهات الفاعلة التجارية وممثلي المجتمع المدني وغيرهم في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بمسائل الفضاء. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تكفل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

تعاون أفضل على نطاق منظومة الأمم المتحدة

ينبغي لكيانات الأمم المتحدة العمل على زيادة التعاون، بما في ذلك من خلال الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي (آلية الأمم المتحدة للفضاء)، بغية تحسين تنسيق تبادل البيانات، وبناء قدرات المنظومة، والتعاون في اقتناء المعلومات الفضائية، من أجل التعجيل باستغلال الأصول الفضائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعزز مشاركة المرأة على قدم المساواة في قطاع الفضاء الجوي.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 8: سلامة المعلومات على المنصات الرقمية

اتخاذ إجراءات توجيهية لتعزيز سلامة المعلومات على المنصات الرقمية

الغرض

يشرح الموجز السياساتي 8 تأثير الأخطار التي تتهدد سلامة المعلومات على القضايا العالمية والوطنية والمحلية، ويضع المبادئ الممكن إدراجها في مدونة لقواعد السلوك يكون من شأنها أن تساعد في توجيه الدول الأعضاء والمنصات الرقمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لجعل الفضاء الرقمي أكثر شمولا وأمانا للجميع.

معلومات أساسية

المنصات الرقمية هي أدوات حاسمة غَيرتْ جذريا أوجه التفاعل الاجتماعي والثقافي والسياسي في كل مكان. فبواسطتها يستطيع الأشخاص الذين لهم وعي بالقضايا العالمية في جميع أنحاء المعمورة أن يتواصلوا بشأن المسائل التي تشد الاهتمام. وتساعد المنصات الأمم المتحدة على إبلاغ المعلومات إلى الناس والتواصل معهم مباشرة في سعيها إلى تحقيق السلام والكرامة والمساواة على كوكب سليم. ومع ذلك، كشفت هذه المنصات أنفسها أيضا عن جانب قاتم من المنظومة الرقمية. فقد مكنت من الانتشار السريع للأكاذيب والكراهية فتسببت في ضرر حقيقي على نطاق عالمي. وتضاءل التفاؤل بقدرة وسائل التواصل الاجتماعي على إفساح المجال أمام الناس للتواصل والتفاعل بسبب تفاقم المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية وتحولها من ظاهرة هامشية في الفضاء الرقمي إلى ظاهرة فاشية.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يمكن أن يكون للأخطار التي تتهدد سلامة المعلومات تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن معاينة آثار خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة على الإنترنت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في مجالات الصحة وإجراءات مكافحة تغير المناخ والديمقراطية والانتخابات والمساواة بين الجنسين والأمن والاستجابة الإنسانية. ويعد تعزيز سلامة المعلومات على المنصات الرقمية أولوية ملحة للمجتمع الدولي، وهو سيعزز الجهود الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام وعدم ترك أحد خلف الركب.

> "تبيِّن الأفكار الأساسية المبسوطة في هذا الموجز السياساتي أن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز سلامة المعلومات يجب أن تكون قائمة على رَعْي حقوق الإنسان وعلى تعدد الأطراف المشاركة في وضعها وتعدد الأبعاد التي تتناولها".

التوصيات

وضع مدونة لقواعد السلوك

ستجري الأمانة العامة للأمم المتحدة مشاورات واسعة النطاق بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لوضع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك بشأن سلامة المعلومات على المنصات الرقمية، ويشمل ذلك آليات المتابعة والتنفيذ. ومن المتوقع أن تستند المدونة إلى مبادئ الالتزام بسلامة المعلومات، واحترام حقوق الإنسان، ودعم وسائط الإعلام المستقلة، وزيادة الشفافية، وتمكين المستخدمين، وتعزيز البحوث والوصول إلى البيانات، وتوسيع نطاق الاستجابات، وتقوية المثبطات، وتعزيز الثقة والأمان. وستدعى الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تنفيذ المدونة على أساس طوعي.

إجراء دراسات متعمقة

لدعم تنفيذ المدونة وتوجيهه، يمكن إجراء دراسات متعمقة يكون بوسعها أن تحسن فهم موضوع سلامة المعلومات على الصعيد العالمي، ولا سيما في أجزاء العالم غير المشمولة بقدر كاف من الأبحاث.

إنشاء آلية مكرسة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

سينشئ الأمين العام آلية مكرسة في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوسيع نطاق التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت التي تؤثر سلبا على تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وأولوياتها الموضوعية، ووضع استراتيجيات تواصل مصممة خصيصا لتحسب الأخطار والتصدي لها بسرعة قبل أن تتحول إلى ضرر على الإنترنت وخارجها، ودعم بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ودعم جهود الدول الأعضاء والمنصات الرقمية وسائر الجهات صاحبة المصلحة في سبيل التقيد بالمدونة وتنفيذها.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 9: خطة جديدة للسلام

العمل الجماعي لتعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات في المجالات التقليدية والجديدة المحتملة

الغرض

يعترف الموجز السياساتي 9 بأن العالم يمر بمرحلة انتقالية إلى نظام عالمي جديد ويتناول السبل التي يمكن للدول الأعضاء بواسطتها تدبير المنافسة، وإيجاد حلول واقعية للمشاكل العالمية، وإكساب نظام الأمن الجماعي المزيد من الفعالية. ويقترح 12 إجراء لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وتعزيز نظام الأمن الجماعي.

معلومات أساسية

أصبحت ديناميات القوة مجزأة بشكل متزايد مع ظهور أقطاب نفوذ جديدة، وتشكل كتل اقتصادية جديدة، وإعادة تحديد محاور التنازع. وغدا النزاع النووي مجددا جزءا من الخطاب العام. إننا نواجه مجموعة من الأخطار المترابطة: تغير مشهد النزاع، واستمرار العنف خارج بيئات النزاع، وإمكانية استخدام التكنولوجيات الجديدة كسلاح، وتزايد مظاهر عدم المساواة، وتقلص الحيز المدني، وحالة الطوارئ المناخية. وهناك تحد معياري كبير قائم، يتمثل في انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ورد الفعل السلبي ضد حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. ولا مناص من التعاون الدولي للتصدي لهذه الأخطار بفعالية. ويقدم الموجز السياساتي رؤية موحدة لتعددية الأطراف ترتكز على ضرورة أن تتجاوز الدول الأعضاء الانقسامات الحالية عن طريق الاعتراف بمصالحها المشتركة.

مبادئ من أجل نظام فعال للأمن الجماعي

الثقة – إن التعاون الدولي يعتمد أولا وقبل كل شيء على الثقة القائمة على التوقع بأن الدول ستتقيد بالتزاماتها. ويمكن لآليات بناء الثقة أن تعزز الثقة. ومن بينها وضعُ خطوط اتصال مباشر لإدارة الأزمات ورصد وقف إطلاق النار أو إبرام اتفاقات ثنائية لتحديد الأسلحة تكون مشفوعة بأحكام التحقق، إضافة إلى المنظمات والأطر الإقليمية.

التضامن – يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب جماعي يتمثل في دعم المحتاجين. والتضامن ليس عملا خيريا، بل هو اعتراف بضرورة معالجة المظالم الماضية والحالية – من إرث الاستعمار والعبودية إلى الهيكل المالي العالمي المتسم بجوره الكبير وهياكل السلام والأمن الحالية التي عفا عليها الزمن.

الطابع العالمي – ثمة مبدآن اثنان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة هما مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ومبدأ وفاء جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. وهذا يعني اعتبار منع نشوب النزاعات والعنف التزاما عالميا، ينطبق على جميع البلدان، دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير.

تعددية الأطراف في عالم يمر بمرحلة انتقالية

يجب على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى سبل للعمل بشكل جماعي وتعاوني من خلال خطوات أساسية مثل احترام الميثاق والقانون الدولي، وتسخير الدبلوماسية في سبيل السلام، ومنح الأولوية للوقاية، وإعادة بناء آليات إدارة النزاعات، وتعزيز الأطر الإقليمية، ووضع العمل الوطني في صميم الاهتمام، واتباع نهُج يكون محورها الإنسان، والقضاء على جميع أشكال العنف، ومنح النُّهج الشاملة الأسبقية على الاستجابات الأمنية، وتفكيك هياكل السلطة الأبوية، وضمان أن يكون للشباب رأي في مستقبلهم، وتعزيز التمويل من أجل السلام، وتعزيز مجموعة لوازم تعددية الأطراف القائمة على الترابط، وضمان أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة فعالة ومحايدة.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على النحو الكامل أمر حاسم الأهمية، سواء باعتبارها هدفا في حد ذاته أو من حيث إن التنمية المستدامة هي في نهاية المطاف السبيل الوحيد للتصدي لأسباب العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد. إن منع نشوب النزاعات والتنمية المستدامة عنصران مترابطان يعضد أحدهما الآخر.

ولا تتعدى نسبة الأهداف التي توجد على المسار الصحيح 12 في المائة. ويجب أن يتبوأ الناس مكان الصدارة في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية، والتغلب على الفقر، والحد من مخاطر النزاع والعنف الناشئة عن عدم المساواة والتهميش والإقصاء.

التوصيات

معالجة المخاطر الاستراتيجية والانقسامات الجيوسياسية

الإجراء 1 – القضاء على الأسلحة النووية وتعزيز القواعد والآليات التي تناهض انتشارها واستخدامها.

الإجراء 2 – تعزيز الدبلوماسية الوقائية لتحسين العلاقات الجيوسياسية والجيو-اقتصادية والوقاية من الحوادث في المجالات الجديدة المحتملة، مع زيادة الاستعانة بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة والأمين العام.

منع نشوب النزاعات واندلاع العنف والحفاظ على السلام

الإجراء 3 – تغيير نموذج العمل في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بدعوة جميع الدول إلى وضع استراتيجيات وقائية وطنية وبالاستثمار في القدرات الوقائية والبنى التحتية للسلام على الصعيد الوطني.

الإجراء 4 – تسريع تنفيذ الأهداف لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن من خلال مسارات إنمائية أثبتت جدواها، وطرق جديدة وناشئة لحماية سبل العيش وتوفير الحماية الاجتماعية، ومواءمة آليات التمويل الدولية.

الإجراء 5 – تحويل ديناميات القوة المجنسنة في السلام والأمن من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لضمان مشاركة المرأة بطريقة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات اتخاذ القرار، والقضاء على جميع أشكال العنف الجنساني، وتوفير التمويل المطرد والمضمون والمرن لتحقيق المساواة بين الجنسين.

الإجراء 6 – معالجة أوجه الصلة بين المناخ والسلام والأمن من خلال ضمان أن يعضد العمل المناخي وبناء السلام بعضَهما بعضا وأن يعالج مجلس الأمن بانتظام الآثار المترتبة على السلام والأمن في ولايات عمليات السلام والحالات القطرية أو الإقليمية الأخرى المدرجة في جدول أعماله، ومن خلال فريق خبراء مخصص تابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ يكون معنيا بالعمل المناخي والقدرة على الصمود وبناء السلام، ومرفق جديد تابع لصندوق بناء السلام، ومراكز إقليمية.

الإجراء 7 – خفض التكلفة البشرية للأسلحة: تعزيز حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان، وتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدات التي تحظر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية، وخفض النفقات العسكرية، وتجديد الجهود للحد من الأسلحة التقليدية، وزيادة الاستثمار في الوقاية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، ووقف استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

تعزيز عمليات السلام ومعالجة مسألة إنفاذ السلام

الإجراء 8 – تعزيز عمليات السلام والشراكات: نشر عمليات السلام على أساس وجود عمليات سياسية محددة بوضوح ودعما لتلك العمليات، ووضع ولايات واقعية، والاستفادة في ذلك من القدرات المدنية وكذلك من الابتكار والبيانات والتكنولوجيات الرقمية، وضمان استراتيجيات خروج وعمليات انتقال فعالة، وجعل حفظ السلام أسرع استجابة وقابلية للتكيف، بناء على مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

الإجراء 9 – معالجة مسألة إنفاذ السلام: الإذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات أو اتخاذ إجراءات من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حيثما كان الإنفاذ ضروريا، وتقديم الدعم المباشر للعمليات التي تقوم بها البلدان أو المنظمات الإقليمية التي تفتقر إلى القدرات اللازمة، ورفد أنشطة إنفاذ السلام بجهود سياسية شاملة للجميع لتعزيز السلام والنهج غير العسكرية، وضمان المساءلة والعدالة في سياقات مكافحة الإرهاب، ودعم عمليات مكافحة الإرهاب من خلال مجموعات العمل الاستراتيجي بدعم من اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب.

الإجراء 10 – دعم عمليات الاتحاد الأفريقي والعمليات دون الإقليمية لدعم السلام: كفالة أن تتوفر الموارد اللازمة للعمليات المضطلع بها بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ وتوفير موارد منتظمة لعمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

نهج جديدة لإحلال السلام ومجالات نزاع محتملة

الإجراء 11 – منع استخدام المجالات الناشئة كسلاح وتشجيع الابتكار المسؤول.

الفضاء السيبراني – الإعلان عن أن البنية التحتية الأساسية للخدمات العامة والهياكل الوظيفية للمجتمع محظورة على النشاط السيبراني الضار، وإنشاء آلية مستقلة متعددة الأطراف للمساءلة عن الاستخدام الضار للفضاء السيبراني من قبل الدول.

الفضاء الخارجي – وضع معايير وقواعد ومبادئ دولية للتصدي للأخطار التي تهدد المنظومات الفضائية، وتدشين مفاوضات لإبرام معاهدةٍ لضمان السلام والأمن ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل – إبرام صك قانوني بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي لا تمتثل للقانون الدولي الإنساني، ووضع ضوابط تنظيمية لجميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

الذكاء الاصطناعي – وضع استراتيجيات وطنية بشأن تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره واستخدامه واستحداث معايير وقواعد ومبادئ تنظم التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي من خلال عملية متعددة الأطراف، والاتفاق على إطار عالمي ينظم ويعزز آليات الرقابة على استخدام التكنولوجيا القائمة على البيانات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لأغراض مكافحة الإرهاب.

المخاطر البيولوجية – تعزيز القدرة على تحديد المخاطر البيولوجية الناشئة والمتطورة وتحسُّبها وتنسيقها والتأهب لها، ووضع تدابير لمعالجة المخاطر التي تكتنف تطبيق التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيات تعزيز القدرات البشرية في المجال العسكري، بما في ذلك الآثار المترتبة على التقدم في علم الأعصاب والتكنولوجيات المشابهة ذات الصلة.

تعزيز الحوكمة الدولية

الإجراء 12 – هيكل أقوى للأمن الجماعي: التعجيل بإحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن، وإضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته، وجعل تدابير الجزاءات محددة الأهداف بشكل أكبر وتعديلها بانتظام، وتنشيط دور الجمعية العامة في السلام والأمن، بما في ذلك نزع السلاح، وتعزيز دور لجنة بناء السلام.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 10: تحويل التعليم

نحو مجتمع توَّاق إلى التعلم: تحويل التعليم لتحويل العالم

الغرض

يقدم الموجز السياساتي 10 رؤية ومجموعة من الإجراءات التوجيهية للبلدان والمجتمع الدولي لتحويل التعليم، استنادا إلى قمة تحويل التعليم وتقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم.

معلومات أساسية

في ظرفية عالمية اجتمعت فيها الثروة غير المسبوقة ومظاهر التفاوت الشديد، تعثر التقدم نحو تأمين إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد.

فمئات الملايين من الأطفال والشباب غير ملتحقين بالمدارس والجزء الأعظم من الملتحقين بالمدارس، وهم يعدّون بالبلايين، لا يكتسبون المهارات الأساسية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد استثمار كاف وعادل في التعليم. وإذ يواجه عالمنا مسألة التغير التكنولوجي الهائل والتحديات المناخية الوجودية والاستقطاب المتزايد، أصبح مستقبلنا الجماعي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نظم تعليمية تحويلية.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع هما محور التركيز الرئيسي للهدف 4، كما أنه أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة كلها. وإذا أردنا تحقيق الأهداف بحلول عام 2030، وتحويل عالمنا من حالة الإخفاق إلى حالة النجاح والانتقال بالمستقبل بعد عام 2030 نحو تحقيق مزيد من المساواة والاستدامة والسلام، فلا مناص من تغيير التعليم جذريا. فتحويل التعليم أمر بالغ الأهمية لضمان الحق في التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع. وهو مطلب رئيسي لبناء المجتمعات التواقة إلى التعلم وتزويد عموم الأفراد والبلدان والمجتمع الدولي بالمهارات والمعارف والعقليات اللازمة للسير قدما صوب مستقبل أفضل للجميع.

> "بإصلاح طريقة تعلمنا، وما نتعلمه، ومتى نتعلم، وأين نتعلم، وبتزويد المجتمعات بمهارات وقدرات وعقليات جديدة من أجل مستقبل تتحقق فيه الاستدامة والعدل، يمكن أن نحصل على القوة الدافعة التي نحتاجها للمضي نحو مستقبل أفضل للجميع".

التوصيات

يقترح الموجز السياساتي 10 توصيتين رئيسيتين على الدول الأعضاء.

رؤية جديدة مشتركة

إن التوصية بالوفاء بالالتزامات المقطوعة بشأن خطة عام 2030 في قمة تحويل التعليم لعام 2022 والتوصية في ميثاق المستقبل بتبني رؤية جديدة لإقامة مجتمعات تواقة إلى التعلم من أجل تحقيق مستقبل مستدام، تتطلبان من الدول الأعضاء بناء نظام شامل ومتكامل للتعليم والتعلم مدى الحياة في عالم مشوب بعدم اليقين، وضمان المساواة والإدماج في التعليم ومن خلاله، وتصميم المناهج الدراسية وطرق التدريس على نحو يجعلها تفي بمتطلبات الحاضر والمستقبل، والتمكين من عودة المعلمين إلى أداء دورهم كمرشدين وميسرين مبدعين في عملية التعلم، وضخ المزيد من الاستثمارات العامة في قطاع التعليم، والاستثمار فيه بطريقة أوفر وأعدل وأكفأ.

منفعة عامة عالمية

إن التوصية باعتبار التعليم والتعلم مدى الحياة منفعة عامة عالمية والإسراع بتكثيف التعاون الدولي من أجل تحقيق التحول في مجال التعليم وتحقيق الهدف 4 تتطلب من الدول الأعضاء إسداء الدعم للبلدان النامية بغية تعزيز الاستثمار في التعليم، وزيادة الإنفاق الدولي على التعليم عن طريق الوفاء بالالتزامات السابقة المقطوعة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية (0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي)، ورفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم إلى 20 في المائة، وضمان الاتساق السياساتي في جميع الالتزامات العالمية المتعلقة بقطاع التعليم، وإنشاء مشاعات رقمية عامة مفتوحة المصدر لإتاحة إمكانية الوصول العادل إلى موارد التعلم الرقمي، وإرساء توافق عالمي بشأن الاعتراف بالمؤهلات المهنية والتعليم والتعلم مدى الحياة، وتقوية اتساق الدعم المقدم من أوساط التعليم على النطاق العالمي، وتمتين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأوساط التعليم بوجه عام لدعم الجهود الرامية إلى تحويل التعليم في إطار الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs

الموجز السياساتي 11: تجديد الأمم المتحدة

بناء ثقافة التفكير الاستشرافي والتزود بأحدث المهارات من أجل تأثير أعمق لمنظومة الأمم المتحدة

الغرض

تزويد منظومة الأمم المتحدة بخبرات القرن الحادي والعشرين والنهوض بثقافتها التنظيمية على نحو يمكنها من تحقيق نتائج أقوى وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء وإحراز تقدم أسرع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معلومات أساسية

لقد مضى نصف المدة المحددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومع ذلك لا يسير العالم في المسار الصحيح نحو بلوغ الأهداف المحددة فيها. ولتحقيق تقدم سريع في بلوغها، يتعين على الجميع إعادة التفكير وإعادة التركيز وإعادة التأهب. وتقوم رؤية تجديد الأمم المتحدة على تحديث منظومة الأمم المتحدة وتزويدها بالمهارات المتطورة وثقافة التفكير التطلعي التي تمكن كيانات الأمم المتحدة من المساهمة بشكل أفضل في السعي إلى بلوغ الأهداف. وتتمحور هذه التحولات الداخلية المستمرة حول خمسة عناصر رئيسية للتغيير.

خماسية التغيير في إطار رؤية تجديد الأمم المتحدة

الابتكار – تعلم سبل تكثيف الحلول الجديدة عبر طرق منها مثلا توسيع نطاق الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية.

البيانات – إقامة منظومات بياناتية مؤثرة بطرق منها مثلا المساعدة في زيادة الغلة عبر الزراعة المعتمدة على البيانات.

التكنولوجيا الرقمية – إتقان التأثير الرقمي بطرق منها مثلا المساعدة على إقامة منصات تعليمية شاملة للجميع على الإنترنت.

النظر المتبصر – تعلم سبل التعامل مع الحالات المشوبة بعدم اليقين بطرق منها مثلا المساعدة على التكيف مع اتجاهات تغير المناخ.

العلوم السلوكية – تمكين خيارات أفضل بطرق منها مثلا المساعدة في تعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية.

الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من شأن التحولات الحاصلة في خبرات منظومة الأمم المتحدة أن تفسح المجال أمام نهج جديدة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضم شبكة رؤية تجديد الأمم المتحدة (www.un-two-zero.network) أكثر من 500 مبادرة على الصعيد العالمي، مما يدل على أن خماسية التغيير تعيد بالفعل صوغ برامجنا دعما لأهداف التنمية المستدامة في مجالات المناخ والتعليم والزراعة والمساواة بين الجنسين وغيرها.

> ”إن الغاية من رؤية تجديد الأمم المتحدة هي تقوية خبراتنا وثقافتنا من أجل تمكين منظومة الأمم المتحدة من إسداء دعم أفضل للدول الأعضاء في القرن الحادي والعشرين“.

النتائج المتوقعة

يبين الموجز السياساتي 11 مظاهر التحول الذي تشهده منظومة الأمم المتحدة من حيث الخبرة والثقافة، والأهداف المنشودة والفوائد التي تعود على الدول الأعضاء بفضل تلك التحولات.

ثقافة التفكير الاستشرافي

نشجع على بناء ثقافة يمكن أن تزدهر فيها المهارات الحديثة في منظومة الأمم المتحدة برمتها، ونركز في ذلك على التحلي بخاصيات الإبداع والنجابة والتعلم والفضول المعرفي والتنوع الجغرافي والمساواة بين الجنسين وإشراك الجميع وتشجيع الشباب وبناء القدرة على الصمود والرفاهية والاستدامة والنزاهة.

اكتساب المهارات المتطورة الضرورية للنهوض بمتطلبات القرن الحادي والعشرين

إن تعزيز خبرات منظومة الأمم المتحدة في مجالات البيانات والابتكار والتكنولوجيا الرقمية والنظر المتبصر والعلوم السلوكية يعيننا على تعظيم النتائج التي نحققها على أرض الواقع وتحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء. وسوف نسعى إلى إحداث هذه التحولات باتباع نهج تقوم على دراسة الحالات وانخراط القيادات وشبكات المعرفة والشراكات.

تحويل القدرات، لا إقامة هياكل إضافية

نقوم بكل عناية بإعادة تقييم خبراتنا وتدريب موظفينا ومواءمة خبراتنا لخلق مهارات جديدة، لا إضافة هياكل جديدة. ويشمل ذلك دعم التعلم المستمر للموظفين وتكييف الأدوار الوظيفية بحيث تشمل مجالات جديدة من الخبرة من شأنها أن تعزز أثر تنفيذ الأهداف.

تغيير داخلي أسرع من أجل تأثير خارجي أكبر

تركز رؤية تجديد الأمم المتحدة تركيزا قويا على التغييرات الداخلية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستؤدي الزيادة في القدرات إلى دعم برنامجي وتنفيذي أفضل للدول الأعضاء وإحراز تقدم جماعي أسرع سواء في نطاق خطة عام 2030 أم خارجه.

تفرد مسارات الكيانات في ظل توجه مشترك

من المقرر إشراك جميع الكيانات والقادة والزملاء في إجراء التحول المنشود في إطار رؤية تجديد الأمم المتحدة. وابتداء من عام 2024، سيدعم برنامجٌ ممشوقٌ لتسريع تنفيذ رؤية تجديد الأمم المتحدة كل كيان في سياق المسار الذي يختطه في سبيل تحقيق رؤية تجديد الأمم المتحدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

اقرأ النص الكامل للموجز

https://www.un.org/ar/common-agenda/policy-briefs